

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 24 - 2004/5/26

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة المتصل
ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو
التالي:

- التقرير المالي الموحد (WFP/EB.A/2004/6-A/1)؛
- الحسابات المراجعة لفترة السنتين 2003-2002 (WFP/EB.A/2004/6-B/1/3)؛
- تقرير المفتش العام (WFP/EB.A/2004/6-C/1)؛
- معلومات مستكملة عن خطة الإدارة في البرنامج لفترة السنتين 2004-2005 (WFP/EB.A/2004/6-E/1).



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2004/6(A,B,C,E)/3

18 May 2004

ORIGINAL: ENGLISH

FC 107/WFP Report

May 2004



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

A

لجنة المالية

الدورة السابعة بعد المائة
روما، 10 - 2004/5/18
التقرير النهائي - برنامج الأغذية العالمي

أولا - الحسابات المراجعة لفترة السنتين 2002-2003

- 1- طرحت الأمانة بند جدول الأعمال وأوضحت أن الحسابات المراجعة لفترة السنتين 2002-2003 تتألف من ثلاثة أقسام هي:
 - تقرير المدير التنفيذي عن الإدارة المالية للبرنامج.
 - رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن الكشوف المالية المراجعة للفترة 2002-2003.
 - تقرير مطول مقدم من المراجع الخارجي.
- 2- وأبرزت الأمانة محتويات القسم الأول، وهو تقرير المدير التنفيذي، على النحو التالي:
 - نَقَدَ تغييران في السياسات المحاسبية خلال فترة السنتين وهما: قيد الإيرادات على أساس الاستحقاق واعتماد أسلوب محاسبي موحد في احتساب التكاليف لجميع الموظفين.
 - تمشياً مع الأهمية التي يعلقها المدير التنفيذي على التسيير الفعال، يجري عرض الكشوف المالية المراجعة على الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في مايو/أيار، أي قبل خمسة أشهر مما كان عليه الحال عادة.
 - عرض التقارير على الجهات المانحة في وقت أبكر، فقد تم تقديم 96 في المائة من التقارير الموحدة للمشروعات إلى الجهات المانحة في موعد لم يتجاوز 31 مارس/أذار عام 2004، أي قبل تسعة أشهر من موعدها المعتاد.
 - نُقِدَ نظام الموارد البشرية/المرتبات خلال فترة السنتين حيث تولى البرنامج مسؤولية إعداد المرتبات من منظمة الأغذية والزراعة اعتباراً من يناير/كانون الثاني عام 2002.
 - شهد كشف الإيرادات زيادة بنسبة 46% في مجموع الإيرادات إذ وصل إلى 5.8 مليار دولار، وهو ما يرجع أساساً إلى زيادة برامج الطوارئ بنسبة 87 في المائة. وزادت المصروفات بنسبة 59 في المائة، إلى 5.1 مليار دولار.
 - يتمتع البرنامج بكشف موازنة سليم ونتيجة زيادة النشاط التشغيلي.
 - بلغ مجموع الرصيد النقدي 907 ملايين دولار، غير أن قيمة النقدية التشغيلية وصلت إلى 482 مليون دولار فقط، أي 14.3 في المائة من المصروفات السنوية، وهو ما يمثل زهاء 3 أشهر من قيمة النقدية التشغيلية.
 - وتشمل المعالم البارزة لتعزيز مبادرات الإدارة المالية ما يلي:
 - زاد عدد الموظفين الماليين الدوليين والوطنيين بنسبة 38 في المائة، إذ يجري تعيين وتدريب 42 موظفاً مالياً جديداً في عام 2004،
 - إصدار كتيب مالي شامل في غضون الشهرين المقبلين،
 - تدريب المديرين القطريين والمديرين الآخرين غير الماليين على الإدارة المالية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على العنوان www.fao.org

W0000



3- وأعربت الأمانة عن شكرها للمراجع الخارجي على تلبية دعوة المدير التنفيذي إلى القيام بمراجعة مبكرة، كما شكرت موظفي البرنامج على ما أنجزوه من عمل رائع في إقفال الحسابات في موعد أبكر بكثير من المعتاد.

4- وأوضحت الأمانة أن الشفافية التي يوفرها نظام شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (WINGS) أتاح الآن اكتشاف بعض أوجه القصور التي كانت تشوب النظام قبلاً، ومن بينها قيد المصروفات في غير محلها على نحو ما أبرز التقرير المطول للمراجع الخارجي. وستتناول الأمانة هذه الموضوعات بالتفصيل في دورة المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2004.

5- عرض ممثل المراجع الخارجي تقرير المراجعة الخارجية عن الفترة 2002-2003. ولاحظ إنجازات الأمانة من حيث تقديم التقارير المالية بصورة مبكرة، وهو ما ساندته ودعمته المراجعة الخارجية. وقد تعهد المراجع الخارجي بتزويد المجلس التنفيذي للبرنامج بتقارير منفصلة عن عدة موضوعات للإدارة بالإضافة إلى مراجعة الكشوف المالية. ولاحظ أنه تم الوفاء بهذا الالتزام.

6- وأكد تقرير المراجعة الشامل بشأن الكشوف المالية رأي المراجع الذي لا تحفظ فيه، ولفت الانتباه إلى استنتاجات مهمة تشمل ما يلي:

- الحاجة إلى ضمان كفاية الضوابط والمساءلة في ظل اللامركزية؛
- تخصيص الأموال بين البرامج والمشروعات؛
- اتساق قيد تكاليف الدعم في الكشوف المالية؛
- نطاق تعزيز الإشراف الإداري للمكاتب الإقليمية على المكاتب القطرية.

7- كما وجه ممثل المراجع الخارجي الانتباه إلى التقارير الإضافية عن قضايا الإدارة، والتي ستعرض على المجلس التنفيذي في إطار عمل المراجع الخارجي خلال فترة السنتين. وأشار إلى التقرير المتعلق باستراتيجية الموارد البشرية في البرنامج الذي سبق تقديمه إلى المجلس في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003؛ والتقرير المعني بالعمليات الجوية حيث لاحظ استعراض المراجعة الخارجية عدم الانتظام في تطبيق الضوابط وتطبيقها وفقاً لكل حالة على حدة، وقدم توصيات لتحسين الرقابة المالية، والإدارة المالية والتشغيلية، وإدارة المخاطر. وخلص التقرير إلى أن البرنامج يواجه مخاطر تشغيلية كبيرة فيما يتعلق بالعمليات الجوية تحتاج إلى أن توليها الإدارة الاهتمام. وأشار تقرير المراجع الخارجي الخاص بأنشطة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها إلى التوصيات الموجهة نحو النهوض بالكفاءة التكاليفية لتحليل الهشاشة والفوائد المتأتية منه. وأخيراً فإن تقرير المراجع الخارجي المتعلق بالتسيير والإدارة في البرنامج قد حدد ثلاثة مجالات تستحق الاهتمام الفوري وهي: تركيب لجنة المراجعة، واستقلالها، واختصاصاتها؛ وأدوار المكاتب الميدانية ومسؤولياتها؛ والحاجة إلى تحسين استخدام آليات الإشراف عبر تحسين ترتيبات المساءلة.

8- وتناولت الملاحظات والتساؤلات التي طرحتها اللجنة بشأن التقرير ما يلي:

- ترتيب المراجع الخارجي لتوصياته بحسب الأولويات وإدراج إطار زمني لتنفيذ الأمانة لها: قال المراجع الخارجي أنه سينظر في هذا الاقتراح.
- وضع التزام المدير التنفيذي في العام الماضي والقاضي بإصدار كشف عن الرقابة الداخلية: أوضحت الأمانة أن ذلك ليس بالعملية البسيطة، وأنه يجري، وكخطوة أولى على هذا الطريق، تنفيذ مراجعة للتدابير القائمة للرقابة الداخلية.
- المعلومات المترتبة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: وزعت الأمانة نسخاً عن تقرير اللجنة المذكورة وأشارت إلى أن هذه اللجنة قد أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية وعلى توصية المدير التنفيذي الداعية إلى إقرار نقل مبلغ 20 مليون دولار من الحساب العام و 24.1 مليون دولار من حساب تسوية ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشر.
- طريقة معالجة الإدارة لقضايا قيد المصروفات في غير محلها والفوارق بين تكاليف الدعم المباشر ودعم البرامج والإدارة التي أثارها المراجع الخارجي: قالت الأمانة إن الهدف هو التصنيف الدقيق للمصروفات في الحسابات، وتحقيقاً لذلك فإنه قد جرى أو يجري تنفيذ التدابير التالية:
 - نشر نظام WINGS في كل المكاتب الميدانية (المستكمل في عام 2003).
 - زيادة عدد الموظفين المؤهلين في الميدان عبر التدريب على نظام WINGS.
 - إصدار كتيب مالي شامل.
 - إقفال المشروعات في المواعيد المضروبة.
 - إدخال تغييرات في أساليب العمل لتيسير استخدام الموارد.

• وبشأن مسألة تكاليف الدعم المباشر ودعم البرامج والإدارة فقد أوضحت الأمانة أن القيد المفروض على تكاليف الدعم المباشر يجعلها موحدة في كل المكاتب الميدانية يجعل من العسير تحميل المصروفات على تكاليف الدعم المباشر أو دعم البرامج والإدارة بطريقة موحدة. ورغم ذلك فإن الأمانة ستواصل استعراض الأمر.



- كيف تتمكن الإدارة من إبقاء تكاليف الدعم عند مستوى يماثل تقريباً ما كانت عليه في الفترة المالية السابقة رغم الزيادة الضخمة في حجم العمليات: أوضحت الأمانة أن من الواجب التصدي لحالات الطوارئ على الفور عبر ترتيب أولويات استخدام الطاقة الثابتة للبرنامج، وهو ما لا يمكن تعزيزه على المدى القصير.
- زيادة عدد الموظفين الماليين: أوضحت الأمانة أن هذا العدد يعتبر الحد الأدنى الضروري.
- لماذا ينصب تمويل الحساب العام للمصروفات في الجدول 5 من القسم الأول على المشروعات الإنمائية في الجانب الأعظم: أوضحت الأمانة أنه قبل عام 1996 كان الحساب العام هو المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الإنمائية. وقد استمر ذلك حتى بعد تطبيق سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل عام 1996 التي تسجل المساهمات متعددة الأطراف بموجبها كإيرادات للحساب العام. ومن جهة أخرى فإن المصروفات تسجل بصورة صحيحة في ظل فئة البرامج الإنمائية ولذلك فإنه كان لا بد من نقل الإيرادات التي كانت تسجل قبلاً في الحساب العام وفقاً لذلك.
- ماذا تمثل نسبة 13.4 في المائة من المساهمات المستحقة لأكثر من سنتين: أوضحت الأمانة أن أكبر جهتين من الجهات المانحة تسويان حساباتهما متأخراً، وأنه على الرغم من أنهما تدفعا سلفاً خلال الفترة الفاصلة فإن الأمر يحتاج إلى ما بين عامين إلى أربعة أعوام لتسوية الحسابات النهائية. ومع إقفال المشروعات بصورة أسرع بكثير الآن، فإن من المقترض أن ينخفض حجم هذه المتأخرات في المستقبل.

9- وقام المراجع الخارجي بالرد على أسئلة أعضاء اللجنة. وأكد ما يلي:

- أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى تصدر بالفعل تقارير مطولة في غضون 90 يوماً من انتهاء فترتها، ومن أمثلة ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، ومع ذلك فإن البرنامج يستحق الثناء على ما أنجزه من تحسينات في تقديم التقارير مبكراً؛
- لم يتم وضع أولويات للتوصيات المدرجة في التقارير المطولة للمراجع الخارجي، وذلك أساساً لأنه يمكن النظر إليها جميعاً على أنها مهمة. أما القضايا الأخرى الأقل أهمية فتُثار مع الإدارة في خطابات الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب المجلس التنفيذي، فإن التقديم المتدرج لتقارير المراجعة خلال فترة السنتين يسفر عن تقارير أقصر وأيسر على الفهم ويحتوي كل منها على عدد أصغر من التوصيات. ولذلك فقد لا يكون من المناسب على الدوام أن يقوم المراجع الخارجي بمنح الأولوية لتوصية ما على أخرى؛ أو لتقرير على آخر. ومع ذلك فإنه يسر المراجع الخارجي أن ينظر في ملاحظات اللجنة.
- بيان بالبلدان التي أشارت التقارير إلى حدوث تدليس فيها؛
- يعكس قيد المصروفات بين البرامج والمشروعات المحدد خلال المراجعة ما يواجه المديرون القطريون من صعوبات في إدارة المشروعات الواقعة في نطاق مسؤوليتهم. ولمعالجة ذلك فإن مبادرة استعراض أساليب العمل تزمع النظر في الحاجة إلى السلف دون الإخلال بمتطلبات الجهات المانحة؛ والسعي إلى تحسين حفظ السجلات، وتعزيز الدقة والشفافية. ويمكن تحقيق المزيد من التحسينات في نظام WINGS عبر التوسع في تدريب جميع الموظفين، وتدعيم الحفظ الدقيق للسجلات، والتحليل الواقعي للبيانات.

10- وأعربت اللجنة عن رضاها عن التقارير المرفوعة إليها. ولاحظت التغييرات المحاسبية التي نفذت في الفترة 2002-2003 وأن المراجع الخارجي قد تقدم برأي لا تحفظ فيه، وأن التقرير المطول يحتوي على تقرير مفصل للمراجع الخارجي. وناقشت اللجنة القضايا الجوهرية المدرجة في توصيات المراجع الخارجي وهي توصي الأمانة بمعالجة الملاحظات التي أبدتها المراجع الخارجي خاصة فيما يتعلق بأوجه التباين المحاسبي التي يسفر عنها نظام WINGS فيما بين حسابات البرامج والمشروعات وتكاليف الدعم.

11- وتوصي اللجنة المراجع الخارجي بتعيين أوليات لملاحظته وتحديد مواعيد لتنفيذ كل منها.

12- وتوصي اللجنة المجلس التنفيذي بالموافقة على الكشوف المالية للبرنامج للفترة الأولية 2002-2003 ومعها تقرير المراجع الخارجي وفقاً للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي.

13- كما توصي اللجنة المجلس التنفيذي بإقرار التوصيات التالية للمدير التنفيذي الواردة في الفقرة 56 من الوثيقة:

- ملاحظة استخدام حساب تسوية فروق تكاليف الموظفين بالنسبة لتكاليف الموظفين الممولة من المشروعات والتكاليف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة على السواء.
- ملاحظة تخصيص مبلغ 8.4 مليون دولار من الحساب العام في فترة السنتين للأغراض المبينة في الجدول 5.
- الموافقة على تحويل مبلغ 20 مليون دولار من الحساب العام ومبلغ 24.1 مليون دولار من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشر.

14- وهنأت اللجنة الأمانة أيضاً بإتمام حسابات فترة السنتين والمراجعة الخارجية في غضون 90 يوماً من انتهاء الفترة المالية بفضل تعاونها مع المراجع الخارجي، إضافة إلى المبادرات التي اتخذتها الأمانة لتعزيز الإدارة المالية للبرنامج.



ثانياً - التقرير المالي الموحد

- 15- قدمت الأمانة الوثيقة وأوضحت أنها تحتوي على معلومات عن ثلاث قضايا مالية منفصلة. إذ يحتوي القسم الأول على تقرير عن استخدام المساهمات في شراء السلع وحالات الإعفاء من تكاليف الدعم غير المباشر. أما القسم الثاني فيوفر تحليلاً عن الأرصدة النقدية للبرنامج ومعلومات عن إدارة النقدية والأرصدة قصيرة الأجل. ويتضمن هذا القسم معلومات عن أداء استثمارات البرنامج. ويعرض القسم الثالث تقرير أداء الميزانية للفترة المالية 2002-2003 ويشير إلى حدوث زيادة مهمة في الإيرادات والمصروفات الفعلية، ولاسيما في حالات الطوارئ، بالمقارنة مع تقديرات الميزانية الأصلية.
- 16- وفيما يتعلق باستخدام المساهمات في شراء السلع، لاحظت اللجنة النسبة المئوية للأموال المنفقة في البلدان المتقدمة (59 في المائة) والنامية (41 في المائة) وطلبت معلومات عن توزيع هذه النسبة خلال العام الماضي. وأوضحت الأمانة أن المقدار المنفق في البلدان النامية قد ارتفع ولو أن النسبة المئوية من مجموع المشتريات قد انخفضت، وأنه عند تقدير المصدر المناسب لشراء السلع فإن الأمانة تراعي أسعارها (مع إيلاء الأفضلية في السعر للبلدان النامية بما يصل إلى 15 - 20 في المائة)، ومدى توافرها، والآثار المحتملة على السوق المحلية.
- 17- وبالنظر إلى الأهمية الطاغية لتنفيذ البرامج فإن على البرنامج أن يوجه عناية متواصلة إلى مستوى الأرصدة النقدية. ولاحظت اللجنة التطورات الإيجابية في الأرصدة النقدية التشغيلية التي انخفضت بالقيمة المطلقة وكنسبة مئوية من المصروفات التشغيلية على مدى العام الماضي.
- 18- ورداً على سؤال بشأن سياسة إدراج الأسهم العالمية في سياسة البرنامج الاستثمارية أوضحت الأمانة أن ذلك يقتصر على صندوق استحقاقات الموظفين طويلة الأجل بعد الخدمة. وقد أجريت دراسة للأصول والخصوم بغرض تحديد المزيج المناسب من الأصول في هذا الصندوق وهو المزج الذي يكفل التنوع وخفض مساهمات البرنامج في الخطة كنتيجة لارتفاع عائد الاستثمار. وأوصت الدراسة بأن تخصص للأسهم العالمية نسبة 40 في المائة من الاستثمارات البالغة 64 مليون دولار، مع إخضاع هذه الاستثمارات لمبادئ توجيهية صارمة بما في ذلك الاستثمار في الشركات التي لا يقل رأس مالها عن 1 مليار دولار والمسجلة في أسواق معترف بها للأوراق المالية. وبالإضافة إلى ذلك فإن جهة الإيداع الرئيسية وأمانة البرنامج يرصدان حافطة الاستثمارات رسداً وثيقاً.
- 19- ورداً على سؤال حول معيار الأداء، أوضحت الأمانة أن الرقم المستهدف البالغ 50 نقطة أساس فوق هذا المعيار يراعي الأولوية الواجب إعطاؤها للأمن والسيولة على العائد.
- 20- وطلبت اللجنة معلومات عن المخاطر التي تواجه البرنامج نتيجة المبادرات المصرفية الإلكترونية الجاري اتخاذها. وجرى الإيضاح بأن هذه المخاطر تخضع لإدارة دقيقة عبر التنفيذ التدريجي للنظام في المكاتب القطرية بما يكفل تطبيق ضوابط سليمة بما في ذلك تقييد إمكانية النفاذ للنظام، وفصل الواجبات، والرصد الوثيق من جانب المقر الرئيسي. ويتميز النظام بقدرته على التخلص من تزوير الشيكات وتيسير صرف المبالغ النقدية في البلدان التي ليست فيها مصارف.
- 21- وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الموفرة وخلصت إلى أن الوثيقة تعرض المعلومات المالية المهمة عرضاً وافياً.

ثالثاً - معلومات مستكملة عن خطة الإدارة للبرنامج لفترة السنتين 2004-2005

- 22- عرضت الأمانة الوثيقة وأوضحت أنها توفر معلومات مستكملة عن تنفيذ خطة الإدارة وفقاً لما طلبه المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول عام 2003. وأوضحت الأمانة ما اتخذته البرنامج من تدابير وإجراءات لرصد تنفيذ هذه الخطة.
- 23- أحاطت اللجنة علماً بالوثيقة التي توضح أن الأمانة تعمل حالياً على أساس ما نسبته 90 في المائة من الميزانية المستوفاة للفترة 2004/2005 والتي تزيد الآن بمبلغ 1 مليار دولار على المستوى الأصلي لخطة الإدارة مما يعبر عن المستوى المقدر للتبرعات.

رابعاً - تقرير المفتش العام

- 24- قام مدير خدمات الإشراف والمفتش العام بتقديم تقريره المعروف وفقاً للمادة السادسة (2) (ب) (ثامناً) من النظام الأساسي للبرنامج. وقد أشار الجزء الأول من التقرير إلى التدابير المتخذة بشأن قرارات المجلس وتوصياته السابقة. وللمرة الأولى فقد تضمن تقرير المفتش العام عرضاً مجملاً لعمل وحدة المراجعة الداخلية. وجاء ذلك تمثيلاً مع مبادرة المدير التنفيذي الرامية إلى توفير المزيد من الشفافية وبغية إعطاء اللجنة والمجلس التنفيذي لمحة عن هذا العمل الهام. كما عرض التقرير، وبناء على طلب المجلس التنفيذي، الاتجاهات المتعلقة بقضايا الإشراف سواء بالنسبة للمراجعة أو التحقيقات، غير أن الحاجة تدعو إلى مواصلة صقل المنهجية المستخدمة في مثل هذا العرض. كما قدم التقرير عرضاً مسبقاً للمبادرات الخاصة بالفترة 2004-2005.
- 25- ورحبت اللجنة بالتقرير ولاحظت التحسن في شكله، ولاسيما إدراج قسم يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية. كما لفتت الانتباه إلى المبادرات المبتكرة المتعددة بشأن التسيير والإدارة التي يتضمنها هذا التقرير. والنمس أعضاء اللجنة المزيد من التفاصيل بشأن ما يلي: (1) التزام المدير التنفيذي بإدراج كشف مالي عن الرقابة الداخلية، (2) أفضل الممارسات التي يتم قياس



أداء مكتب خدمات الإشراف على أساسها، (3) التقدم المحرز على طريق تعزيز لجنة المراجعة الداخلية وأثار ذلك من حيث التكاليف، (4) عرض الاتجاهات في مجال عمل المكتب، (5) ضبط الأصول الشخصية، (6) الصعوبات التي يواجهها المكتب في تعيين موظفين وطنبيين مؤهلين وتحقيق التوازن بين الجنسين، (7) خطة تنفيذ التوصيات، (8) الموارد اللازمة لتنفيذ مختلف المبادرات، (9) تعريف البلدان عالية المخاطر.

26- وعند الرد على الأسئلة قال المفتش العام أن المدير التنفيذي ملتزم بإصدار كشف مالي عن الرقابة الداخلية، وأن مكتب المراجعة الداخلية يقوم، كخطوة أولى، بمراجعة للرقابة الداخلية لتحديد الوضع الراهن للرقابة في البرنامج. وعند استكمال هذه المراجعة فإن البرنامج سيكون في وضع أفضل لمناقشة الإطار الزمني والقضايا الأخرى ذات الصلة وسيطلع المجلس على التطورات. وأشار المفتش العام إلى أنه يجري قياس عمليات وإجراءات مكتب خدمات الإشراف بالمقارنة مع أفضل الممارسات في القطاعين الخاص العام وكذلك في وكالات الأمم المتحدة، وأن ذلك أسفر عن توصيات أعد مكتب خدمات الإشراف خطة لتنفيذها. وفيما يتعلق بلجنة المراجعة الداخلية فقد ذكر أن من المزمع أن تتألف من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم خارجيون واثنان داخليان، وأن من المنتظر أن يؤدي الأعضاء الخارجيين مهمتهم دون تقاضي أي أتعاب ولا يتحمل البرنامج إلا التكاليف الفعلية لمشاركة الأعضاء المقيمين خارج روما إن وجدوا. وأوضح أن الاتجاهات تستند إلى طبيعة الحالات والاستنتاجات على مدى فترة السنتين السابقتين وأن المكاتب القطرية في إقليم الجنوب الأفريقي على وجه الخصوص تواجه مشكلات في تعيين موظفين محليين مؤهلين. وأشار المفتش العام إلى أن معظم تكاليف التنفيذ قد جرت تغطيتها عبر زيادة ضخمة في ميزانية مكتب خدمات الإشراف في خطة الإدارة. وأخيراً أوضح المفتش العام أن حجم العمليات، والزيارة الأخيرة لموظفي الإشراف كانا العنصرين الأساسيين في حساب مستوى المخاطر التي يتعرض لها مكتب قطري ما.

27- أعربت اللجنة عن ارتياحها للتقرير وأشارت إلى أنها تتطلع إلى موافقتها بأخر ما يستجد من تطورات بالنسبة لمبادرات التسيير والإدارة وكذلك التقرير الذي يقدمه المفتش العام في عام 2006، عن الفترة المالية المقبلة.

خامساً - آخر التطورات في استعراض أساليب العمل

28- تقدمت الأمانة بعرض شفوي لحالة استعراض أساليب العمل وأبرزت الغاية الأصلية للاستعراض، والتدابير الجارية، بما في ذلك التنفيذ التجريبي في 5 بلدان، وخطة إما لتقديم اقتراح نهائي ينظر فيه المجلس التنفيذي في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وإما مواصلة البرامج التجريبية في عام 2005.

29- أعربت اللجنة عن تقديرها للمعلومات المستكملة، وعن تطلعها إلى تلقي الاقتراحات النهائية.

